مُلخَّصاتُ الرَّسائل الجامعيَّة

هَيئة التَّحرير

تواصل المجلة نشر ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه التي أجيزت في الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. تعريفاً للقارئ بهذه الأبحاث العلميّة وكشفاً للقضايا والموضوعات التي تعكس اهتمامات طلبة الدراسات العليا.

وفي هذا العدد نقدم ملخصات لبعض الرسائل التي أجيزت في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية وكلية القانون.

أولاً: قسم الفقه وأصول الفقه

١- معالم وضوابط الاجتهاد عند ابن تيمية

إعداد: **علاء الدِّين حسين رحَّال**

بحث مقدَّم لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه

إبريل ٢٠٠١

ملخَّص البحث

قامت الدراسة بتحليل ونقد أهم معالم الاجتهاد عند ابن تيمية بدءاً بمفهوم الاجتهاد ثم شروط المجتهد وأنواع الاجتهاد إضافة إلى فهم ابن تيمية لمقاصد الشريعة واعتراضه على حصر الضروريات في الخمس المشهورة.

تناولت الدراسة تحليل الممارسة الفقهية التطبيقية التي أجراها ابن تيمية في المعالجة الشرعية لواقع الناس من خلال فهم الأدلة الشرعية عنده، وتطبيقها على بعض الأمثلة الفقهية.

اتبع البحث المنهج التحليلي الاستنباطي باستقراء لفتاوى ابن تيمية للوصول إلى ضوابط الاجتهاد عنده لتكون منطلقاً للاجتهاد المعاصر. وقد خلصت الدراسة من خلال الأمثلة الفقهية التي تمت دراستها في هذه الرسالة إلى استنباط سبع ضوابط تُعدُّ أرضيةً لفهم الاجتهاد.

أهم النتائج التي أبرزها البحث أن منهج ابن تيمية العام يقوم على تأكيد المرجعية للنصوص (الكتاب والسنة)، وعلى شمولية هذه النصوص للأحكام كلها، وأن الفروع الفقهية مهما كثرت فإن أصولها الكلية ترجع لا محالة إلى النصوص. وقد أظهر ابن تيمية أن الأدلة المختلف فيها ليست مستقلةً في إنشاء الأحكام وهي لا تعدو ان تكون مسالك لفهم النصوص. لم يفترض ابن تيمية مقاصد أولية ينطلق منها بل جاءت المقاصد تبعاً للنصوص، وأن المقاصد أوجدها النصوص (الأوامر والنواهي).

٢- مسالك الكشف عن مقاصد الشارع "دراسة تطبيقية في النصوص الشرعية"

إعداد: **نعمان جغيم**

بحث مقدَّم لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه

مايو ٢٠٠١

ملخَّص البحث

يتناول هذا البحث أوجُهَ الاستفادة من إدراك المقاصد الشرعيَّة في استنباط الأحكام وتنزيلها في الواقع، والمسالك التي يتمُّ من خلالها التعرف على تلك المقاصد، كما عالج قضيَّة في غاية الحساسيَّة، وهي: هل مقاصد الشارع شيء آخر غير ما يفهم من منطوق ومفهوم ومعقول نصوصه؟ أم أنها لا تخرج عن إطار النصوص بمفهومها الواسع؟

وقد تناول الباحث كلَّ مسلك من مسالك الكشف عن المقاصد بالدراسة والتحليل، وبيان تطبيقاته العملية في أعمال الأصوليين والفقهاء.

وخلصت الدراسة إلى أن المقاصد الشرعيَّة تُستخلص إمَّا من ظواهر النصوص الشرعيَّة التي تكون قاطعة أو ظاهرة المعنى، فإن لم تكن النصوص بذلك الظُّهور فمن خلال الاستعانة بالقرائن الحاليَّة والمقاليَّة التي تحفُّ بها. كما يمكن أن تُستخلص المقاصد من معقول النصوص باستخدام بعض مسالك العلة التي تُوصل إلى التعرف على العلل والحِكم المقصودة من الأحكام. وفي بعض الحالات - تمَّ تفصيلها في ثنايا البحث - يمكن يكون أن سكوتُ الشارع عن إصدار حُكم في واقعة من الوقائع دالاً على مقصوده.

ويُعد الاستقراء أبرز مسلك تُستخلص من خلاله المقاصد العامَّة والكليَّة، إلاَّ أنه ليس مسلكاً مستقلاً، بل مرجعه إلى النصوص. فأصل المقصد يثبت بواحد من المسالك السَّابقة، ثمَّ يأتي الاستقراء لإثبات كليته وعمومه، والارتقاء به من رتبة الظنِّ إلى اليقين أو قريب منه.

٣- أثر العرف في فهم النصوص "قضايا المرأة نموذجاً

إعداد: **رقيَّة طه جابر**

بحث مقدَّم لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه

مايو ٢٠٠١

ملخَّص البحث

يتناول هذا البحث قضية الكشف عن أثر العرف في فهم المجتهد للنصوص الشرعية المتعلقة بالمرأة. حيث أن تأثر المجتهد بالأعراف السائدة في بيئته قد يصل في بعض الأحيان حدّ منازلة مقاصد النصوص وتعاليم الشرع.

كما يتناول محاولة وضع إطار منهجي لفهم تلك النصوص من خلال استنباط بعض الضوابط والمعالم التي يمكن أن تحدد كيفية تعامل المجتهد مع النصوص دون الإخلال بمقاصدها وغاياتها. ويوظف البحث المنهج التحليلي التاريخي في استقراء تأويلات المجتهدين في مختلف العصور لبعض النصوص المتعلقة بقضايا المرأة من الميراث، الدية، الشهادة، وولاية القضاء في محاولة للكشف عن كيفية تأثر المجتهد بالأعراف السائدة. ولا يروم البحث سلوك سبيل الترجيح عند عرض التأويلات والآراء المختلفة

بقدر ما يتم التركيز فيه على تتبع وتقصي الظروف الاجتماعية المقارنة لتلك التأويلات والاجتهادات.

ومن أهم النتائج التي كشف عنها البحث، أثر الأعراف والظروف الاجتماعية المهم في تأويلات المجتهدين للنصوص، والمتمثل في إقبالهم غالباً على النصوص الشرعية برؤى مسبقة وتأويلات جاهزة مناقضة في بعض الأحيان لمقاصدها. كما أوضحت الدراسة خطورة إغفال التقييد ببعض المعالم الضرورية للتمييز بين النصوص الشرعية المطلقة والتأويلات والاجتهادات البشرية النسبية.

ومن أبرز المعالم التي كشف البحث عنها: شهادة المركز من خلال فهم النصوص وفق قواعد اللغة العربية مع الاستعانة بقواعد اللسانيات الحديثة، وردّ المتشابه منم النصوص إلى المحكم، مع مراعاة مقاصدية النصوص وضبطها، وتحديد موقع العقل من النص، وتوظيف مختلف الإمكانيات المتوافرة لتحقيق الفهم السليم للنصوص مع مراعاة عدم التكلف في التوغل فيها.

كما تبين أهمية توظيف التحليل المقارن في الفكر الديني لتجاوز العديد من الإشكاليات الناجمة عن عدم الإفادة من عثرات الآخر وتصحيح المواقف الاجتهادية القائمة على منهجيات التبرير والاعتذار، في محاولة لتجاوز تحديات الفكر الغربي، ووقف الاسترسال في الخوض في القضايا المطروحة من قِبله، والتي أضحت ديدن العديد من الأقلام المسلمة في العصر الراهن، خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة.

٤- القطع والظنّ في الفكر الأصولي

إعداد: **سامي محمَّد الصلاحات**

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه

مايو ٢٠٠١

ملخَّص البحث

تحاول هذه الدراسة تحديد القطع والظن عند الأصوليين، من خلال التعرف على واقعهما في الدراسات والمؤلفات الأصولية القديمة، والسبب في ذلك يعود إلى ضرورة وجود منهجية أصولية حاكمة على الاختلافات القائمة على الظنون والأوهام في عصرنا الحديث.

والباحث يعتمد على المنهج الاستقرائي التحليلي في توصيف الصورة المتشابكة بين القطع والظن في نصوص الشريعة، ثم القيام بنظرة نقدية في واقع الدراسات والآراء التي خلطت بين مرتبتي القطع والظن.

وتوصلت الدراسة إلى أن القواطع الأصولية تضمن ثبات أسس التشريع، وتحفظها من الذوبان والانصهار، وتمثل أساس الوحدة الفكرية والتشريعية للأمة المسلمة، وهي لا تتغير بتغير الأزمان والأماكن والوقائع. في حين تمثل الظنون الراجحة في الفكر الأصولي دوافع ومحفزات لمزيد من التنافس العقلي والتسابق الفكري القائم على أسس واضحة، وهذا من طبيعة التشريع الإسلامي الذي ترك منطقة كبيرة في التشريع تتسم بالمرونة استجابةً وتلبية لرغبات الاجتهاد وإعمال العقل. إضافة إلى ذلك يمكن إرجاع الكثير من الاختلافات الأصولية والفقهية إلى خلط القواطع بالظنون، وأغلب الترجيحات المعتبرة فيها قامت على تحري القطع ونبذ الظن.

كما أثبتت الدراسة أن القواطع الشرعية لا يمكن بحال من الأحوال أن تتحول إلى ظنون راجحة، أما الظن الراجح فقد يتحول إلى ظن مرجوح، وأن الآليات التي استخدمها بعض الباحثين في حق القواطع لم تنجح كالتأويل وتقديم المصلحة على النص. علاوة على ذلك، ولغياب منهجية القطع في واقع الدراسات والأفكار، تم التعامل مع بعض الأحكام الظنية كأنها قواطع مثل "الإمامة"، فأوجدت آثاراً سيئة في واقع الأمة، وفي المقابل تم التعامل مع أحكام قطعية على أنها ظنية مثل عقوبة قتل المرتد، فأوجدت هي الأخرى آثاراً سيئة في واقع الأمة المسلمة.

٥- التأصيل المقاصدي للأدلة المختلف فيها

إعداد: **غالية بوهدة**

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه

أغسطس ٢٠٠١

ملخَّص البحث

تسعى هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين ما يعرف بـــ"الأدلة المختلف فيها" باعتبارها تمثل جانباً مهماً في المنهجية الاجتهادية فيما لانصّ معين فيه، وبين "مقاصد الشريعة الإسلامية" باعتبارها مفاهيم أصولية معيارية في الاجتهاد.

ففي الباب الأول من هذا البحث، ومن خلال فصوله الأربعة تم بيان أهم الموضوعات التشريعية المحورية التي تقوم عليها مقاصد الشريعة الإسلامية، وبالشكل الذي انتهت إليه في تطورها على مستوى التنظير في العصر الحديث، مع إبراز ذلك بشكل يوضح مسوغ بحث علاقتها بالأدلة المختلف فيها. أما الباب الثاني فيستهدف من خلال فصوله الثلاثة بيان حقيقة مواقف علماء التشريع من الاختلاف الذي شاع حولها، وهذا من خلال تتبع مفاهيمها ونشأتها وتطورها في تاريخ تطور المنهجية التشريعية وخاصة في الاجتهاد فيما لا نص فيه، وهذا أمر خصصت له باباً كاملاً لضرورة بحثه والوقوف على حقائقه المتشعبة أحياناً والمتضاربة أحياناً أخرى، وهذا حتى يستصاغ بحثه مقاصدياً.

والباب الثالث هو بيان للعلاقة التشريعية المهمة بين ما عرف بـــ"الأدلة المختلف فيها" و "مقاصد الشريعة الإسلامية" وفق ما تقوم عليه من مفاهيم نظرية تشريعية بوصفها قواعد كلية أو أصولاً، وعلماً ونظرية، وكذلك بوصفها وسائل ومسالك في الاجتهاد، فضلاً عن بيان إمكانية تفعيل تلك الأدلة المختلف فيها انطلاقاً من علاقتها التشريعية بمقاصد الشريعة، وهذا بالاستفادة من مناهج التطور العلمي في البحث الاجتماعي المعاصر.

٦- خلاف الأصل في أصول الفقه الإسلامي

إعداد: **محمَّد بن محمَّد البشير بن الحاج سالم**

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه

نوفمبر ٢٠٠١

ملخَّص البحث

تناولت هذه الدراسة بالبحث موضوع "خلاف الأصل في أصول الفقه الإسلامي"، وفق منهج تحليلي نقدي. وسعى من خلاله الباحث إلى كشف حقيقة خلاف الأصل، ورسم معالمه وتحديد عناصره وضوابطه، والفوارق الفاصلة بين مضامينه ومضامين الأصل في التشريع.

وقد تبين من خلال ذلك أن "خلاف الأصل" في التشريع الإسلامي ليس مجرد مفهوم أصولي تكميلي تقتصر أهميته على ذكره عند تكييف بعض الفروع الفقهية

للاعتذار عن مفارقة أحكامها لنظائرها، كما تعارف على ذلك عامة الفقهاء، بل هو مسلك تشريعي قائم بذاته ينتصب قبالة مسلك تشرع الأَصل المطابق لقواعد التشريع العامة، مستوعب لكل ما هو طارئ على سبيل الاستثناء من تلك القواعد. ويندرج في دائرته من أدلة الأحكام الإجمالية كل ما يخالف نهج القواعد العامة في التشريع، بما يعني أن استحضار الفقيه المجتهد له إلى جانب استحضاره لمسلك الأصل أمر جيد مهم في تقويم اجتهاده وتسديد نظره نحو الثمرة الفقهية الأقرب إلى مراد الشارع الحكيم والمحقق لمقاصده تعالى من تشريعه.

كما اتضح من خلال الدراسة والتحقيق أن الأصوليين والفقهاء كانوا متساهلين في مدارسة متعلقات هذا الموضوع، فلم يعيروه الاهتمام الجدير بمقامه كمسلك استدلالي متضمن لأدلة أصولية تجمعها دائرة الاستثناء في التشريع، مما له أثر سلبي في تداخل مجالات أدلة الأحكام تأصيلاً وتفصيلاً، وتعتيم الفوارق الفاصلة بين أدلة الأصل وأدلة خلافه.

وقد عملت هذه الدراسة بمنهجها التحليلي النقدي على كشف بعض مظاهر ذلك التقصير، ومحاولة تصويبها من خلال استكشاف معالم مسلك خلاف الأصل وعناصره، مقابلة بمسلك الأصل وأدلته، عسى أن يسهم ذلك في تصويب حركة الاجتهاد التشريعي في هذا العصر.

٧- المناسبة بين القياس والمصلحة المرسلة

إعداد: **عصام محمَّد أبو سنينة**

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه

فبراير ٢٠٠٢

ملخَّص البحث

الاجتهاد في الشريعة الإسلامية هو عماد خلودها وصلاحيتها لكل زمان ومكان؛ ذلك أن نصوص الشريعة متناهية والوقائع غير متناهية، وغير المتناهي لا يضبطه متناهي، لذا اقتضت حكمه الله عزَّ وجلَّ أن تناط أحكام الشريعة بأوصاف مناسبة يستطيع العقل إدراكها، ويتم من ترتيب الحكم عليها حصول مقصود الشارع من

تلك الأحكام، وهذه المعقولية التشريعية هي السمة الغالبة في الأحكام الشرعية، مما يدلّ على إحكام الصلة بين العقل الإنساني والتشريع الإلهي.

هدف البحث إلى إبراز وتوضيح المعقولية التشريعية المتمثلة بالعلاقة الملائمة الرابطة بين الأحكام الشرعية والأوصاف المناسبة، ثم بيان نظر المجتهد المنصبّ على ما يُعقل من مورد النص لفهم مناسبته، والمتتبع العارف لعادة الشارع في تشريعه، والمتشوف لتحقيق غايات الشارع ومقاصده.

ولتحقيق الهدف المنشود عَمَد الباحث إلى بيان علاقة المناسبة بطرق الوصف المناسب، ومن ثَمَّ بيان دورها في عملية الاستنباط التي تقوم أساساً على إدراك الأوصاف المناسبة في الأحكام المنصوصة لضمان تحقيق المصلحة المتضمَّنة في خطاب الشارع، وذلك من خلال الاجتهاد القياسي أو الاستصلاحي، إضافة إلى بيان أثر الاختلاف في المناسبة في الأحكام والفروع الفقهية.

وقد اتضح من خلال البحث أن المناسبة تعبِّر عن النسق التشريعي العام الذي يسري في جميع الأحكام الشرعية، سواء في استنباط الأحكام أم النظر في المصالح، وبهذا شكلت المناسبة منهجاً شاملاً للتفكير التشريعي؛ حيث جعلت أحكام الشريعة متَّسمة بالانسجام والتوافق، ومرتبطة برباط مقصدي كلي جامع.

٨- النسل: دراسة مقاصدية في وسائل حفظه في ضوء تحديات الواقع المعاصر

إعداد: **فريدة زوزو**

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه

فبراير ٢٠٠٢

ملخَّص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع "النسل" من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية، باعتباره أحد كليات الشريعة وضروراتها الخمس؛ وذلك بالتركيز على وسائل حفظه من جانبي الإيجاد والإبقاء والاستدامة في ضوء تحديات الواقع المعاصر.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على استقراء المصادر الأصلية التي تناولت هذا الموضوع من خلال اعتماد البحث المكتبي ثم المنهج التحليلي القائم على اعتماد المقاصد إطاراً عاماً للنظر والتحليل وفي ضوء كليات الشريعة وجزئياتها.

وقد أفرزت الدراسة عدة نتائج؛ كان أهمها: بيان مفهوم النسل وموقعه ضمن كليات الشريعة، والتأكيد على أهمية حفظه بالوسائل المشروعة من خلال تحديد وسائل إيجاده المشروعة نصاً، والمتمثلة في الزواج الشرعي، وتحديد وسائل حفظه المشروعة من جانب الإبقاء والاستدامة والتي تتمثل في حفظ النسب ورعاية وتنشئة النسل عموماً واليتيم وذي العاهة خصوصاً. وكذلك أهمية النظر في شرعية النوازل المستجدة من الوسائل، والتنبيه على الوسائل الملغاة أو غير المعتبرة شرعاً من خلال تحليل ومناقشة ما يواجه جانبي حفظ النسل في الواقع المعاصر من تحديات. فمن جانب الوجود تتمثل التحديات في تقنيات التلقيح الاصطناعي، والاستنساخ، والشذوذ الجنسي، والأنكحة الباطلة عموماً. ومن جانب الإبقاء والاستدامة تتمثل التحديات في دعاوى الإجهاض بمختلف صورها، وشيوع الفاحشة، وكثرة اللقطاء، والمؤتمرات الدولية المختلفة المتعلقة بهذا الأمر.

وبناءً عليه أكدت الدراسة أهمية بناء منهج يقوم على المقاصد لحفظ كلية النسل في وجه تحديات الواقع المعاصر.

٩- حقوق السجين في الفقه والقانون الماليزي دراسة مقارنة

إعداد: **أحمد بصري بن إبراهيم**

بحث مقدَّم لنيل درجة الماجستير في الفقه

مايو ٢٠٠١ م

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى انسجام حقوق السجين في الفقه الإسلامي مع حقوقه في القانون الماليزي. وقد عني الباحث ببيان مفهوم السجن وفلسفته، وتاريخه في الفقه الإسلامي والقانون الماليزي، كما حاول أن يقدم تصوراً عامًّاً عن الجرائم التي تستوجب السجن في الفقه الإسلامي والقانون الماليزي.

لقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج المقارنة والموازنة بين آراء الفقهاء القدامى والمعاصرين المبثوثة في المدونات الفقهية وآراء القانون الماليزي في مواده القانونية وشراحه في مصنفاتهم. كما استفاد من المعلومات والإحصائيات التي تحصل عليها من إدارة السجون بماليزيا.

وخلصت الدراسة إلى أن القانون الماليزي لا يختلف كثيراً عن الفقه الإسلامي من حيث توفير الحقوق الشخصية والأسرية والدينية والاقتصادية والسياسية سواء للسجناء المسلمين أو لغيرهم. وإن يكن بينهما بعض الفروقات، فإن الأمر يتعلق بالقضايا الجزئية في الحقوق الدينية، والاقتصادية، والسياسية.وهذه القضايا تتمثل في عدم الاهتمام بالواجبات الدينية، فضلاً عن انتقاص أجورهم، ونفي حق الانتخاب عن مستحقيه من السجناء.

١٠ - أثر السبب في الحكم الشرعي دراسة تحليلية أصولية

إعداد: **مجاهد بن بكر**

بحث مقدَّم لنيل درجة الماحستير في أصول الفقه

أكتوبر ٢٠٠١م

ملخَّص البحث

كانت الغاية الأساسية لنشأة علم أصول الفقه هي التعامل مع ألفاظ الشرع المتمثلة في نصوص الكتاب والسنة تعاملاً سليماً وسديداً، ومن ثَمّ حسن توظيفها وتنـــزيلها في مناطاتها الصحيحة، وهذه الألفاظ والنصوص في التعبير عن الحكم الشرعي لم تكن تأخذ صورةً واحدةً، بل انطوت على صُوَرٍ وأساليب مختلفة، فقد يأتي اللفظ عاماً ويراد به الخصوص، وقد يرد خاصاً ويراد به العموم ويرد خاصاً ويراد به الخصوص ويأتي عاماً ويقصد به العموم مرة أخرى.

وقد ينـــزل النص القرآني لمناسبة تشريعية من سؤال أُثير أو واقعة وقعت وقد ينـــزل ابتداءً من غير سؤال أو حدوث واقعة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى السنة النبوية.

والدراسة تحاول إلقاء الضوء على النصوص التشريعية-كتاباً وسنةً-التي جاءت بسبب سؤال سائل أو حدوث واقعة، وهي نصوص عامة في ألفاظها، وتدرسها من حيث إنَّ الحكم الشرعي يتبع اللفظ الوارد والصيغة المنـــزلة أو يتبع سبب النـــزول والورود؟ فتحقق في أقوال الأصوليين ومذاهبهم في ذلك وترجح ما يرجحه الدليل من أقوالهم، وهو القول بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وتركز على محورية هذه المسألة والإحاطة بخصائص اللغة والسياق المقامي للنصوص ومدى أسهامها في فهم النصوص ابتداءً وحسن التنـــزيل انتهاءً، وتستعرض نماذج تطبيقية من الفروع تطعيماً وتدعيماً لما يثبته الباحث في المجال التنظيري.

وقد اعتمد الباحث في دراسته للمفردات المقدَّمة على المنهج الاستقرائي والتحليلي المقارن بحثا وراء جذور الإشكال ونشأته وتحليلاً لأقوال الأصوليين ومقارنةً فيما بينها للخروج بنتيجة واضحة في نهاية المطاف.

١١- دور المقاصد في درء التعارض في الفكر الأصولي

إعداد: **عبد السلام إسماعيل أوناغن**

بحث مقدَّم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه

نوفمبر ٢٠٠١م

ملخَّص البحث

تحاول هذه الدراسة تحرير القول في توظيف مقاصد الشريعة بوصفها وسيلة من وسائل درء التعارض بين الأدلة والنصوص الشرعيّة المتعارضة ظاهراً. كما تعني بتحقيق القول في إمكان تفعيل دور المقاصد في درء ذلك التعارض بين النصوص والأدلة الشرعية من غير اعتساف أو تكلّف. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي ، حيث قام الباحث بجمع نماذج من النصوص التي تتعارض من حيث الظاهر، ثم حللها تحليلاً نصياً.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح كيفية توظيف مقاصد الشريعة وتفعيلها، لدفع التعارض من خلال الجمع بين المتعارضين أو ترجيح ما وافق المقاصد الشرعية على ما خالفها، أو ترجيح ما يبدو أقرب إلى مقاصد الشارع على غيره، فيستأنس المجتهد بمراعاة مقصد أو حكمة تبيّنت له، للخروج من التعارض، الذي لا مخرج منه إلاّ باعتماد تلك الحكمة والتعويل عليها.

وقد أفرزت الدراسة نتائج عديدة من أهمها:

١. إنّ جمهور الأصوليين يقدمون الجمع على الترجيح، وأن أرجح الآراء في ترتيب مناهج دفع التعارض الظاهري بين الأدلة الشرعية هو أن يبدأ دفع التعارض بالجمع وهو الأولى، فإن تعذر الجمع يدفع التعارض بالترجيح، ولا حاجة بعد ذلك إلى الخطوة الباقية من النسخ والإسقاط.

٢. توظيف المقاصد في درء التعارض بين الأدلة الشرعيّة وذلك بإعادة كل من الدليلين المتعارضين إلى أصله الكلي. لأن الجزئيات راجعة في

الترجيح إلى أصلهـــا الكليّ، وأن قراءة الجزئي لا يمكن خارجاً عن الكليّ الذي يندرج تحته، كما أن قراءة الكليّ لا تكون مستقيمة وصائبة إلاّ من خـــلال قراءة جزئيـــاته التي تندرج تحته.

ثانياً: قسم الدراسات القرآنيّة والحديثيّة

التعبير القرآني والدلالات النفسية

إعداد: **عبد الله الجيوسي**

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات القرآنية

يناير ٢٠٠٢

ملخَّص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الجانب النفسي في التعبير القرآني وبيان مكانه من الإعجاز، ومن أجل الوصول إلى نتائج منسجمة مع هدف الدراسة فقد تكفلت الدراسة بالإجابة عن السؤال الذي تقوم عليه الدراسة، حيث يمكن تلخيصه بالآتي:

ما الضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها عند تفسير القرآن من الوجهة النفسية؟ وفي معرض الإجابة عن ذلك كشفت الدراسة عن مدى حاجة المسلمين إلى مثل هذا النوع من الدراسات، وعن دورها في الميادين التطبيقية كالتربية وعلم النفس، كما كشفت الدراسة عن مدى إمكانية القيام بتحليل الشخصية الإنسانية في ضوء الهدي القرآني. قامت هذه الدراسة على منهج الاستقراء لآيات القرآن الكريم، ثم تصنيفها بما يتناسب وأغراض الدراسة ، آخذة بعين الاعتبار جهود أسلاف المسلمين في ميادين الدراسة، وحريصة في الوقت ذاته على توظيف أصدق وأدق ما توصلت إليه العلوم الحديثة في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة في خاتمتها إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها:

- أن الجانب النفسي في تفسير القرآن هو الجانب الذي يناسب البشرية جميعاً، إذ لغة النفس يفهمها كل مخلوق بغض النظر عن لغته، حتى إن الإشارات تقوم مقام اللغة أحياناً.
- أبرزت هذه الدراسة ما يمكن أن يطلق عليه بالإعجاز النفسي، مبينة في الوقت ذاته على أنه لا يمكن أن يعتبر وجهاً مستقلاً، وإنما هو إعجاز يسير جنباً إلى

جنب مع الإعجاز البياني، وبالتالي فإن الدراسة قد كشفت عن الوسيلة التي يتجدد فيها وجه الإعجاز الرئيس وهو الإعجاز البياني.

- النماذج التي قدمها القرآن كانت كافية لدراسة جوانب النفس الإنسانية في أحوالها جميعاً.
- كشفت عن واقعية المنهج القرآني في معالجة أحوال النفس الإنسانية سواء منها ما اتصل بالتشريعات والتكاليف، أم ما اتصل ببيان الأحوال.
- كما خرجت الدراسة بتوصيات لطلبة العلم حيث تحاول توجيه جهود الباحثين إلى جوانب متصلة بمجال هذه الدراسة.

ثالثاً: قسم اللغة العربيّة

الحقول الدلالية للمفردات القرآنية (الماديات والمعنويات) دراسة تصنيفية دلالية

إعداد: **برتي الحسن**

بحث مقدَّم لنيل درجة الماجستير

أغسطس ٢٠٠١م

ملخَّص البحث

يستهدف هذا البحث تيسير فهم المفردات القرآنية، وذلك بتصنيفها تصنيفاً حقلياً دلالياً يتناول الماديات والمعنويات. وهو يربط القارئ المسلم - وخاصة الدارسين غير العرب - بالمضمون القرآني من حيث المفردات والمعاني، ويثري الرصيد اللغوي بالألفاظ القرآنية. ويمد مصنفي الكتب التعليمية بموضوعات وألفاظ تسهّل عليهم تصميم المواد القرائية للدارسين المسلمين على أساس تلك الموضوعات والألفاظ.

وتكمن أهمية هذا البحث في ربطه المباشر بالقرآن الكريم من حيث ألفاظه وموضوعاته، مع إيراد الشروح المختلفة لبعض المفردات الواردة، ونعتقد أن ذلك مما يفتقر إليه كثير من القراء، ومنهم دارسو اللغة العربية. ولاشك أن كلّ دراسة تتناول جانبا من القرآن بغية تيسير فهمه لَدراسة ذات أهمية كبيرة، وهي تحقيق للخبر الرباني ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾. (القمر١٧).

ويمكن تحديد ما توصل إليه هذا البحث بثلاث نقاط:

١. كثرة المفردات ذات العلاقات الدلالية الوظيفية المادية في القرآن الكريم.

٢. أن تلك المفردات ذات العلاقات الدلالية هي مفردات شائعة يكثر استعمالها في العبادات والحديث اليومي وفي برامج تعليم اللغة العربية.

٣. أن اعتماد العلاقة الدلالية في دراسة المفردات يسهّل تعليمها واستيعابها.

رابعاً: قسم العُلوم السياسيَّة

IIUM STUDENTS: AN ANALYTICAL SURVEY OF POLITICAL CULTURE
BY: **ADIBAH AL-HUSNA ABDUL RAHIM**
MASTER OF HUMAN SCIENCES IN POLITICAL SCIENCE
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
MAY ٢٠٠١

ملخَّص البحث

هذه الدّراسة تَختصُّ بدراسة الثقافة السّياسيّة للطّلاب الذين يَدْرسون في حرم الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا بكومبك. ترمي هذه الدّراسة إلي دراسة أربعة أبعاد سياسيّة علي النّحو الآتي:

- مستوى المعرفة السّياسيّة
- مدى استيعاب الطلاب للقضايا السياسية
- الشعور العام من قبل الطلاب نحو النِّظام السياسيِّ
- مدى تفهُّم القضايا السّياسية من منظور الإسلاميِّ

هذه الأبعاد قَدْ رُتِّبتْ أمام خصائص عينة الدراسة بالتركيز علي مكوِّناتها الشخصيَّة مثل جنسهم، وجنسيَّتهم، ومستواهم في الدّراسة بالجامعة، ومستوى تعليم أبويهم أو ولاة أمرهم، ثمَّ الدخل الشهريِّ للعائلة.

استخدمت هذه الدّراسة الاستمارات بوصفها طريقة لتجميع البيانات من ٢٥٠ من الطلاب من كليات الهندسة، وكليَّة الاقتصاد، وكليَّة معارف الوحي والعلوم الإنسانيَّة، وكليَّة القانون. كلّهم قد أكملوا ملء هذه الاستمارات ثمّ ارجعتْ. كما أُجريت بعض المقابلات مع الأساتذة وذوى الاهتمام بهذا الشأن لإلقاء المزيد من الضوء حول نشأة وتطوُّر الجامعة.

ولقد اتضح من خلال التحليل العلمي للاستمارات أنَّ طلاب الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا يتمتعون بمستوى متوسط من الثقافة السياسية، وأنَّه ليس هناك تلازم بين خلفيتهم العائلية وبين مستوى الثقافة السائدة في حرم الجامعة. ومن أهم العوامل

المؤثرة في تشكيل وتكوين الثقافة السياسية لطلاب الجامعة: ١. الكلية ونوعية الدراسة والتخصص. ٢. الجنسية التي ينتمي إليها الطلاب. هذا وأثبتت الدراسة أن الطالبات أظهرن - وبشكل مثير للانتباه - مستوى ثقافياً أعلى من حيث الإلمام بالثقافة السياسية مقارنةً بالطلاب. وأخيراً توصلت هذه الدّراسة أيضاً إلى أنّ أغلبية طلاب الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا لديهم توجهٌ إسلاميٌ يؤثر بشكلٍ خاصٍ في رؤيتهم لبعض القضايا السّياسيّة.

خامساً: قسم علم الاجتماع

A SOCIO-ECONOMIC STUDY OF MUSLIM WOMAN CLIENTS IN AMANAH IKHTIAR MALAYSIA (AIM) SCHEME: THE CASE OF KUALA ELANGOR MINI BRANCH.

By: **NURAZZURA MOHAMAD DIAH**
MASTER OF HUMAN SCIENCES IN SOCIOLOGY AND ANTHROPOLOGY
OCTOBER ٢٠٠١

ملخَّص البحث

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو قياس التغييرات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للنساء المسلمات اللائي تعاملن مع برنامج أمانة اختيار ماليزيا(AIM) لمدة عقْد من الزمان. وأمانة اختيار ماليزيا (AIM) تُعدُّ وكالة تسليف مصغرة في ماليزيا هدفها مساعدة الفقراء عن طريق منحهم سلفيات ميسرة وبعض الخدمات الأخرى التي تُقدم لهم. وقد اختارت الباحثة فرع كوالا سلانجور بولاية سلانجور لإجراء هذه الدراسة، وذلك للأسباب التي سبقت الإشارةُ إليها في التقرير. وقد تمَّ اختيار عشر بيئات عاملة في هذا الفرع وأُجريت عليها الدراسة مع تخصيص واحدة منها لتكون محلاً لدراسة وصفية بغرض تأكيد الجودة.

وقد تم استخدام أسلوبَي (بيئة العمل) و (البحث الكتابي) في هذه الدراسة. فضلاً عن ذلك استخدمت الباحثة الاستمارة البحثية، والمقابلة، والملاحظة بوصفها مصادر لتجميع المعلومات بغرض عمل الدراسة الميدانية الأولية. وقد استمرت الدراسة الميدانية من يوم ١٤ مايو إلى يوم ٢٦ يونيو عام ٢٠٠١م. ويُعدُّ هذا البحث في أساسه بحثاً وصفياً وتحليلياً. حيث إنه يدرس عدة نماذجَ من الأفراد موضع الدراسة متضمناً السيرة النفسية للفرد، ودخله، والتوفير، والاستثمار، والإنفاق، فضلاً عن مقدرة الأفراد على

اتخـــاذ القرار، والقطاع العمالي في الأسرة، والاعتزاز بالنفس، والصلاحية الشخصية للعمـــل. وقـــد تم استخدام برنامج التحليل الكومبيوتري SPSS إصدارة رقم ١٠,٠ لتحليل المعلومات المستقاة من الدراسة.

وقـــد توصلت نتائج هذا البحث إلى أنَّ هناك تغييرات معتبرة في الحياة الاقتصادية للأفـــراد الذين أجريت عليهم الدراسة، وذلك عندما قورنت أحوالهم بما استطاعوا أن يحصـــلوا علـــيه من خلال دراسة جميع المعطيات الاقتصادية أعلاه (الدخل، التوفير، الاستثمار، والإنفاق). وهذا صحيح إذا قورن بحالتهم الاقتصادية السابقة. وقد أُخذت المعلومات عن أحوالهم الاقتصادية السابقة من استمارة M ٣ التي تحتوي على معلومات شخصـــية في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي سبق أن عبأوا بها استمارات الطلـــب لنيل سلفية أمانة اختيار ماليزيا (AIM). وكان هناك سؤالٌ قُدِّم للأفراد الذين تمـــت دراســـتهم يتمثل في عقد مقارنة بين مكتسباتهم السابقة ومكتسباتهم الحاضرة وذلك بناءً على رأيهم الشخصي وإدراكهم الحسي.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بمـــتغيراتهم الاجتماعية والنفسية فقد ثبت أنَّ هناك بعض الاختلافات، ففي حين بدا أن أداء الأشخاص محل الدراسة قد تطور للأفضل من حيث المهارة الشخصية فقد ظهر أن هناك تدنياً في الدرجات التي نالوها في مجال الاعـــتزاز بالـــنفس. وربمـــا يُعْزَى هذا إلى الاختلاف بين توقعهم الآني وكسبهم الحقيقي في المجال الاجتماعي والاقتصادي. أما في مجال العمال ومقدرتهم على اتخاذ القرار فإنَّ الدرجات التي أُحرزت بالنسبة لكليهما أي (الأشخاص موضع الدراسة وأزواجهـــم)، فقـــد كانت النتيجة أعلى من الدرجات التي نالها كلٌ من الطرفين مـــنفرداً. أمـــا الدرجـــات المدمجة فإنَّ معظمها قد كان من نصيب الأفراد الذين اســـتجابوا للدراســـة. وقد ظهر أن الأشخاص الذين تمت دراستهم لديهم إدراك حسي جيد عن الأخلاق والدين والقيم.

وعموماً فإنَّ الأشخاص الذين تمت دراستهم قد اكتسبوا درجةً عاليةً من التطور في معظـــم المجـــالات التي تمت دراستها فيما عدا الاعتداد بالنفس. وعليه يمكن القول إنَّ برنامج (AIM) قد نجح في مساعدة الفقراء بأنفسهم من دائرة الفقر وذلك بتوفير هذا البرنامج للزبائن في فرع كوالا سلانجور المصغر. إلا أنه قد تبيَّن أن هناك بعض الجهات

في التقرير تحتاج إلى عناية أكثر من أجل أن يكون برنامج أمانة اختيار ماليزيا (AIM) أكثر فائدة وأكثر نجاحاً.

سادساً: كليَّة القانون

١- جرائم التعزير وأهمية عقوباتها في الفقه الإسلامي

إعداد: **سيِّد محمَّد**

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

فبراير ٢٠٠١

ملخَّص البحث

إن الشريعة الإسلامية لم تترك من أمور الدين والدنيا شيئاً إلاَّ وبينت أحكامه من التحليل والتحريم على أحسن وجه يرام، فهي شريعة كل زمان ومكان وأناس على اختلاف أجناسهم وألوانهم ومستوياتهم. ومن الأمور التي اهتمت بها الشريعة الإسلامية سدّ أية ذريعة تؤدي إلى اختلال المجتمع وتفككه، فمنعت الجرائم وحددت لها عقوبات وذمت كل من ينوي ارتكابها. ومن الملحوظ أن الشريعة الإسلامية قد حددت عقوبات بعض الجرائم و لم تترك لأحد مجال النقص منها أو الزيادة عليها. وهذه الجرائم هي الجرائم الخطيرة لأنها تسبب في هدم مقومات كل مجتمع صالح، ومحاربة هذه الجرائم تحافظ على مقومات ذلك المجتمع. وهذه الجرائم إما أن تكون اعتداءً على النفس كالقتل العمد، أو اعتداءً على العرض كالزنا والقذف أو اعتداءً على العقل كما في شرب الخمر أو اعتداءً على المال كالسرقة وقطع الطريق، أو اعتداءً على أمن الدولة وسلامتها كالبغي، أو اعتداءً على الدين كما في الردة.

وفي مقابل هذه الجرائم هناك جرائم أخرى تسمى بجرائم التعزير، وهي غير محصورة كما هو الحال في الجرائم السابقة، ولا يمكن أيضاً تحديدها، وقد نصت الشريعة الإسلامية على بعض منها، وهو ما يعد جريمة في كل وقت وحين مثل الربا وخيانة الأمانة والرشوة والسب...إلخ. لكن لم يحدد الشارع الحكيم لهذه الجرائم عقوبات مقدرة إنما ذكر بعضاً منها وترك الاختيار لولاة الأمر في أن يحددوا لكل جريمة عقوبة مناسبة حسبما يقتضيه حال المجتمع والمجرم نفسه، بشرط أن لا تكون تلك الجريمة أو العقوبة مخالفة لمصلحة المجتمع أو النظام العام.

وإن في ترك الشارع الحكيم تعيين جرائم التعزير وعقوباتها لولاة الأمر حكمة وهي أنها تؤدي إلى مسايرة هذه الشريعة لما يتناسب مع كل عصر وبيئة هي التي دعت لعدم التعرض لتحديد الجرائم والعقوبات إلاّ فيما سبق ذكره، وتركت باباً مفتوحاً لوضع عقوبة تعزيرية مناسبة لكل جريمة ليس فيها عقوبة مقدرة بما يتناسب مع كل عصر وبيئة، وذلك مما يؤدي إلى مسايرة الشريعة لكل زمان ومكان والتجدد الدائم والمستمر، ويعد من عوامل البقاء والتفوق والصلاحية.

ومما لا شك فيه أن بتجدد الزمان وتغيُّر الأوضاع تتغير أحوال الناس وظروفهم المعيشية، وبطبيعة الحال فإن الجرائم أيضاً تظهر بأشكال غير ما كان عليه السابقون، وقد تتغير أيضاً عقوبات هذه الجرائم بتغير الزمان وأحوال الناس. وبالإضافة إلى ما تقدم فإن موضوع التعزير يُعدُّ بالغ الأهمية لأنه يشمل الجانب الأكبر في التشريع الجنائي الإسلامي وتندرج تحته كل الجرائم التي ليس لها عقوبات مقدرة من الشارع الحكيم.

٢- Commercial Arbitration in Islamic and Civil Law

By: **Sidiqullah Bin Ahmadullah**
PHD in Law
June ٢٠٠١

ملخَّص البحث

الناس في العالم يفضلون تسوية النـــزاعات عبر التحكيم بدلاً من تسويتها عبر القانون. وظهور عملية التحكيم كنتيجة للتطورات التاريخية والاجتماعية والسياسية ظاهرة مهمة في الحياة التجارية في كثير من الدول. ومن هنا قررت أطراف المعاملات في التجارة والصناعة أَنَّ أي نزاع ناجم عن تلكم المعاملات يُحلّ عبر التحكيم. ومن أجل الفعالية يضاف بنداً في العقد.

لا شكَّ أَنَّه أُلِّفت كتابات كثيرة عن المبادئ التقليدية التي وضعها فقهاء المذاهب الأربعة، وكذلك استمرارية عملية البحث عن تكييف المبادئ التقليدية لتتناسب مع الأحداث والمستجدات؛ ولكن التقدم في التجارة في السنوات الأخيرة في العالم الإسلامي أظهر ضعف تلك المنهجية، وأبز كذلك ضرورة تطوير بنود قانونية في إطار إسلامي تتناسب مع الواقع التجاري الراهن.

وعبر نظام التحكيم يمكن تسوية القضية المتنازع عليها في فترة زمنية قصيرة وبدون .عاية وإمكانية الرجوع إلى المحكمة إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وفي النهاية وبعد المقارنة بين النظريتين، أي النظرة الإسلامية في التحكيم والنظرة المدنية (الوضعية) يمكن استنتاج النظرة التي تكون مناسبة ومعقولة بالنسبة إلى التأثير والسرعة وتقصير الإنفاق في تسوية النزاعات.

فالمناقشة تهدف إلى اقتراح النظام الأعدل والمفهوم الذي يمكن أن تتبناه أطراف النزاع بغضِّ النظر عن العقيدة والقومية والنظام القانوني. هذه المثالية تضع في الاعتبار محاسن التحكيم من الخصوصية والبساطة والسرعة والحيلولة دون تورط في الرسميات.

٣- Rights and Duties in Shari'ah and Common Law

By: **Mohammad Tahir Haji Mohammad**
PHD in Law
July ٢٠٠١

ملخَّص البحث

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو الإجابة عن السؤال التالي: هل تقرّ الشريعة الإسلامية الحقوق الفردية أم أنها مجرد نظام يقوم على الواجبات؟ فالإجابة عن هذا السؤال أجريت تحقيقات في مختلف كتب الفقهاء المتقدمين والمعاصرين من المذاهب الفقهية الخمسة. كما أنه تمت دراسة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية حسب معانيها الصريحة وغير الصريحة مع دلالتها التطبيقية على فكرة البحث. أما عند اختلاف الآراء فقد تؤوَّل أو يتم ذكرها ونقدها. كما تمت الإشارة إلى آراء الفقهاء الغربيين خلال القرنين الأخيرين، إلاَّ أن هذه الإشارات تعتبر إسمية.

وتستبعد الدراسة بعض الآراء المغلوطة الشائعة حول الشريعة وتؤكد وجود نظرية حول الحقوق والواجبات الفردية في الشريعة الإسلامية، كما تسعى الدراسة إلى بيان العلاقة بين فكرة "الحكم الشرعي" و "الحقوق" أو "الواجبات". وقد اعتمدت بعض القيم الأساسية الأولوية والثانوية التي أفرزتها الشريعة كأساس لمسألة الحقوق والواجبات، كما تمثل هذه المبادئ الحجج الفقهية في الوقت نفسه. وبينت الدراسة أن النفع العام أو المصلحة

الفردية يتوقف وجود أحدهما على وجود الآخر. ولذا فإنه في بعض الحالات تطغى المصلحة العامة على الحق الفردي بينما في حالات أخرى يجب على المجتمع مراعاة الحقوق الفردية. فالموازنة بين هذه المصالح المتعارضة تمثل قوة الفقه الإسلامي وقدرته الحيوية على إنشاء حقوق وواجبات جديدة.

كما أظهرت الدراسة أن الحق قد يكون مصلحة وسلطة في الوقت نفسه أو أحدهما فقط، إلاّ أن المصالح وحدها تمثل جوهر حقوق الله وحقوق العباد. فالمصلحة في هذه الدراسة تعني الحقوق الفردية والجماعية معاً وتشمل الأشياء العينية والحقوق المجردة. ويستخدم لفظ الحق كلفظ عام للتعبير عن مفاهيم عدة كالملكية أو التخصيص بالشيء، والدعوى، والإباحة، والحرية، والقوة، والسلطة، والحصانة والمناعة. وقد ينظر إلى هذه المبادئ والمفاهيم من زاوية العلاقة بين الأفراد فيما بينهم أو العلاقة بين العبد وربه، وبين الفرد والدولة، وكمفاهيم متداخلة حول الحقوق والمصالح الكاملة أو الناقصة، المحمية أو غير المحمية. ومن خلال هذه النظرة فإن مبدأ الحرية والإباحة يعتبر مبدءاً محمياً في أغلب الأحيان. كما تؤكد الدراسة أن بعض الحقوق الأساسية والمهمة تتم حمايتها من خلال بعض الواجباتالأولية والثانوية. ولذا فقد تم دراسة مفهوم الواجب من خلال منظور الإكراه والطاعة بمثابة الركائز الأساسية مدعومة بالإيمان والجزاء. كما اقتضى ذلك دراسة التصانيف والتقسيمات المختلفة للحقوق والواجبات والعلاقة بينهما. كما أن دراسة متأنية لهذا الموضوع تقودنا إلى مناقشة نظريات التلازم بين الحقوق والواجبات كفكرة الازدواجية أو الثنائية، او تلازم المطلق والمقيد.